

باسم الشعب
رئاسة الجمهورية

قرار رقم (٢)

بناءً على ما أقره مجلس النواب استناداً إلى أحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور.
قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٣٠ إصدار القانون الآتي:

رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣

قانون

التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والاقضية

رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨

- المادة - ١- تعدل المادة (٢) من القانون لتقرأ بالشكل الآتي:
يسري هذا القانون على انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والاقضية.
- المادة - ٢- يعدل البند (أولاً) من المادة (٣) من القانون ليقرأ بالشكل الآتي:
أولاً: مشاركة الناخبين في اختيار ممثليهم في مجلس النواب ومجالس المحافظات والاقضية.
- المادة - ٣- يعدل البند (حادي عشر) من المادة (١) من القانون، ليقرأ بالشكل الآتي:
الناخب النازح: العراقي الذي تم نزوحه من مكان إقامته الدائم إلى مكان آخر داخل العراق بعد ٢٠١٣/١٢/٩ لأي سبب كان على أن يكون مسجلاً في وزارة الهجرة والمهجرين.
- المادة - ٤- يعدل البند (رابعاً) من المادة (٥) من القانون، ليقرأ بالشكل الآتي:
رابعاً: مسجلاً في سجل الناخبين وفقاً لأحكام هذا القانون ويمتلك بطاقة انتخابية محدثة بايومترية طويلة الأمد تستخدم في الاقتراع.

المادة - ٥ - تعدل المادة (٦) من القانون، لتقرأ بالشكل الآتي:

أولاً: أ. على مجلس الوزراء بالتنسيق مع المفوضية تحديد موعد الانتخابات لمجالس المحافظات في هذا العام على ان لا يتجاوز تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٠.
ب. بعد انتهاء الدورة الانتخابية لمجالس المحافظات المنصوص عليها في البند (اولاً) من هذه المادة تجري الانتخابات قبل (٤٥) خمسة واربعين يوماً ويحدد موعد الانتخابات بقرار من مجلس النواب بالتنسيق مع المفوضية قبل مدة لا تقل عن (٩٠) تسعين يوماً.
ج. تجري الانتخابات للدورات الجديدة لمجلس النواب ومجالس المحافظات والاقضية قبل (٤٥) خمسة واربعين يوماً من تاريخ انتهاء الدورات التي سبقتها.

ثانياً: تجري انتخابات مجلس النواب في يوم واحد في عموم جمهورية العراق.
ثالثاً: تجري انتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم في يوم واحد في عموم جمهورية العراق.
رابعاً: لمجلس الوزراء بناءً على اقتراح المفوضية تعطيل الدوام الرسمي لأيام الانتخابات.

المادة - ٦ - تعدل المادة (٧) من القانون لتقرأ بالشكل الآتي:

يشترط في المرشح:
أولاً: عراقي كامل الأهلية أتم (٣٠) الثلاثين سنة من عمره يوم الاقتراع.
ثانياً: أ. أن يكون حاصلاً على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها باستثناء كوتا المكونات تكون الشهادة اعدادية فأعلى.
ب. للقوائم الانتخابية تخصيص نسبة لا تزيد على (٢٠%) عشرين من المائة من عدد المرشحين لشرائح المجتمع من حملة شهادة الدبلوم أو الإعدادية أو ما يعادلها.
ثالثاً: أن يكون غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف او قضايا الفساد الإداري والمالي المنصوص عليها في المواد (٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠) من قانون العقوبات

رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل بحكم قضائي بات سواء كان مشمولاً بالعفو عنها من عدمه.

رابعاً: ان يكون مرشح مجلس المحافظة من أبناء المحافظة التي يرشح فيها بموجب سجل الأحوال المدنية أو مقيماً فيها بشكل مستمر مدة لا تقل عن (١٠) عشر سنوات على ألا تكون إقامته لأغراض التغير الديموغرافي.

خامساً: غير مشمول بأحكام إجراءات المساءلة والعدالة أو أي قانون يحل محله. سادساً: ألا يكون من أفراد القوات المسلحة أو المؤسسات الأمنية (عدا الموظفين المدنيين فيها)، أو من القضاة المستمرين بالخدمة عند الترشيح، أو أعضاء مجلس المفوضين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات للدورة الحالية والسابقة، أو من موظفي المفوضية المستمرين بالخدمة.

سابعاً: تقديم قائمة بأسماء ما لا يقل عن (٥٠٠) خمسمائة ناخب غير مكرر داعم لترشيحه من الناخبين المسجلين في الدائرة الانتخابية التي يتقدم للترشح فيها بقائمة منفردة على وفق تعليمات يصدرها مجلس المفوضين.

المادة -٧- يعدل البند (اولاً) من المادة (١٢) من القانون ليقراً بالشكل الآتي:

أولاً: تقسم الاصوات الصحيحة لكل قائمة على الاعداد التسلسلية (١،٧، ٣، ٥، ٧، ٩... الخ) وبعدد مقاعد الدائرة الانتخابية ويتم اختيار اعلى النواتج حتى استنفاد جميع مقاعد الدائرة الانتخابية.

المادة -٨- تعدل المادة (١٤) من القانون لتقرأ بالشكل الآتي:

أولاً: إذا فقد عضو مجلس النواب او عضو مجلس المحافظة مقعده لأي سبب كان يحل محله المرشح التالي له في عدد الاصوات الحاصل عليها في قائمته. ثانياً: إذا فقد عضو مجلس النواب او عضو مجلس المحافظة مقعده لأي سبب كان وكان ضمن قائمة منفردة فيخصص المقعد الى مرشح اخر حاصل على اعلى الاصوات لحزب او تنظيم سياسي حصل على الحد الاعلى للأصوات ولم يحصل على مقعد.

ثالثاً: إذا كان المقعد شاغر يخص امرأة فيشترط ان تحل محلها امرأة اخرى من نفس القائمة الانتخابية.

المادة - ٩ - تعديل المادة (١٥) من القانون، لتقرأ بالشكل الآتي:

أولاً: يتكون مجلس النواب من (٣٢٩) ثلاثمائة وتسعة وعشرين مقعداً موزعة
وكما يأتي:

أ. يتم توزيع (٣٢٠) ثلاثمائة وعشرين مقعداً على المحافظات وكما مبين في
الجدول رقم (١) الملحق بالقانون.

ب. تمنح المكونات الآتية حصة (كوتا) من العدد الكلي للمقاعد العامة لمجلس
النواب على ان لا يؤثر ذلك على حصتهم في حال مشاركتهم في القوائم
العامة، وتكون على النحو الآتي:

١. المكون المسيحي (٥) خمسة مقاعد توزع على محافظات (بغداد ونيوى
وكركوك ودهوك واربيل).

٢. المكون الايزيدي (١) مقعد واحد في محافظة نينوى.

٣. المكون الصابئي المندائي (١) مقعد واحد في محافظة بغداد.

٤. المكون الشبكي (١) مقعد واحد في محافظة نينوى.

٥. مكون الكرد الفيليين (١) مقعد واحد في محافظة واسط.

ج. المقاعد المخصصة للمكون المسيحي لعضوية مجلس النواب يكون
الترشيح فردياً ضمن الدائرة الانتخابية ويعد الفائز الحائز على اعلى
الاصوات وتكون دوائهم مقسمة كالاتي:

١. مقعدي أربيل ودهوك يكون إقليم كردستان بحدوده الادارية دائرة واحدة.

٢. مقاعد بغداد، نينوى، كركوك يكون العراق (عدا إقليم كردستان) دائرة
واحدة.

د. المقعد المخصص للمكون الصابئي المندائي يكون العراق دائرة انتخابية
واحدة ويكون الترشيح فردياً ضمن الدائرة الانتخابية ويعد الفائز الحاصل
على اعلى الاصوات.

هـ. المقاعد المخصصة للمكونات (الايزيديين، الشبكي، الكرد الفيليين) تكون
المحافظة التي خصص لها مقعد الكوتا دائرة انتخابية واحدة لانتخابات

- مجلس النواب ويكون الترشيح فردياً ضمن الدائرة الانتخابية ويعد الفائز الحاصل على اعلى الاصوات.
- ثانياً: أ. يتكون مجلس المحافظة من (١٢) أثني عشر مقعداً، يضاف إليها مقعد واحد لكل (٢٠٠,٠٠٠) مائتي ألف نسمة لما زاد على (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون نسمة وحسب احصائية وزارة التخطيط لعام ٢٠١٩ وكما مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون.
- ب. تخصص المقاعد التالية للمكونات المبينة ازاء كل مكون إضافة إلى المقاعد المخصصة لمجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم:
١. مكونات المسيحيين والصابئة المندائيين والکرد الفيليين (٣) ثلاثة مقاعد، لكل مكون مقعد واحد في محافظة بغداد.
 ٢. مكونات المسيحيين والايزيديين والشبك (٣) ثلاثة مقاعد، لكل مكون مقعد واحد في محافظة نينوى.
 ٣. المكون المسيحي (١) مقعد واحد في محافظة البصرة.
 ٤. مكون الكرد الفيليين (١) مقعد واحد في محافظة واسط.
 ٥. مكون الصابئة المندائيين (١) مقعد واحد في محافظة ميسان.
 ٦. المكون المسيحي (١) مقعد واحد في محافظة كركوك.
- ج. المقاعد المخصصة للمكونات (المسيحيين، الصابئة المندائيين، الايزيديين، الشبك، الكرد الفيليين) تكون المحافظة التي خصص لها مقعد الكوتا دائرة انتخابية واحدة لانتخابات مجالس المحافظات ويكون الترشيح فردياً ضمن الدائرة الانتخابية ويعد الفائز الحاصل على اعلى الاصوات.
- ثالثاً: أ. يجب ان لا تقل نسبة النساء المرشحات عن (٢٥%) خمسة وعشرين من المائة من القائمة المفتوحة.
- ب. يشترط عند تقديم القائمة المفتوحة ان يراعى تسلسل النساء بنسبة امرأة بعد كل ثلاثة رجال.
- ج. تكون نسبة تمثيل النساء بما لا يقل عن (٢٥%) خمسة وعشرين من المائة من عدد أعضاء مجلس النواب.

- د. تكون نسبة تمثيل النساء بما لا يقل عن (٢٥%) خمسة وعشرين من المائة من عدد أعضاء مجلس المحافظة في كل محافظة.
- هـ. تحدد كوتا النساء لكل محافظة كما محدد في الجدول المرفق.
- و. إذا استنفدت الكوتا النسوية لكل دائرة انتخابية وفقاً لنتائج الانتخابات فلن تكون هناك عملية استبدال.

المادة - ١٠ - تعدل المادة (١٦) من القانون، لتقرأ بالشكل الآتي:

- أولاً: أ. تعتمد المفوضية اجهزة تسريع النتائج الالكترونية وتجري عملية العد والفرز اليدوي لجميع محطات الاقتراع في نفس محطة الاقتراع بعد ارسال النتائج الى مركز تبويب النتائج عبر الوسط الناقل واصدار تقرير النتائج الالكترونية من جهاز تسريع النتائج وتلتزم المفوضية باعلان النتائج خلال (٢٤) اربع وعشرين ساعة للتصويت العام والخاص.
- ب. في حالة عدم التطابق بين نتائج العد والفرز الالكتروني والعد والفرز اليدوي في نفس محطة الاقتراع بنسبة اقل من (٥%) خمسة من المائة من الاوراق الصحيحة داخل الصندوق يتم اعتماد نتائج العد والفرز اليدوي.
- ج. وفي حال عدم تطابق نتائج العد والفرز الالكتروني مع نتائج العد والفرز اليدوي بنسبة (٥%) خمسة من المائة فأكثر من مجموع الاوراق الصحيحة داخل الصندوق يتم نقل المحطة الى مركز التدقيق المركزي في المحافظة لغرض تدقيق المحطة واعادة العد والفرز اليدوي وتعتمد المفوضية نتائج العد والفرز اليدوي لأوراق الاقتراع في مركز التدقيق في المحافظة.
- د. في حال عدم ارسال النتائج من قبل جهاز تسريع النتائج عبر الوسط الناقل الى مركز تبويب النتائج ولمدة (٦) ست ساعات يتم نقل تلك الصناديق الى مركز التدقيق المركزي في المحافظة لاتخاذ الاجراءات التي تعتمدها المفوضية وتعتمد نتائج العد والفرز اليدوي في مركز التدقيق المركزي في المحافظة.

هـ. يتم تدقيق الارقام التسلسلية لأوراق الاقتراع الباطلة الصادرة عن جهاز تسريع النتائج (pcos) مع الاوراق الباطلة داخل الصندوق اثناء عمليات العد والفرز الواردة في (اولاً) من هذه المادة وفي حال وجود اختلاف بعدد الاوراق الباطلة بين تقرير الجهاز والعد والفرز اليدوي بنسبة (٣, ٠) فأكثر يتم نقل المحطة الى مركز التدقيق المركزي في المحافظة ويتم مطابقة الاوراق الباطلة داخل الصندوق مع نسخة اوراق الاقتراع المصورة والمحافظة في ذاكرة جهاز العد والفرز الالكتروني (pcos) ويتم اعتماد الصورة الالكترونية.

و. يتم تدقيق المحطات الواردة في (أ،ب،ج،د،هـ) من هذه المادة بحضور وكلاء الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات المحلية والدولية.

ز. تلتزم المفوضية بتسليم تقرير النتائج الصادر من جهاز (pcos) لوكلاء الاحزاب السياسية والقوائم والمرشحين.

ح. تلتزم المفوضية عند الانتهاء من عمليات المطابقة بين العد والفرز الالكتروني والعد والفرز اليدوي في محطات الاقتراع ومراكز التدقيق المركزية في المحافظات بتزويد وكلاء الاحزاب والتنظيمات السياسية والقوائم بنسخة من استمارات التسوية والمطابقة والنتائج للعد والفرز اليدوي او تقوم المفوضية بعرض الاستمارات بمكان واضح للاطلاع من قبل وكلاء الأحزاب والتنظيمات السياسية والقوائم الانتخابية.

ط. يحال موظفو المحطة التي وقعت فيها عمليات التلاعب الى القضاء بتهمة التزوير استناداً للأحكام الجزائية في الفصل السابع من هذا القانون.

ثانياً: تلتزم المفوضية بإعلان البيانات الانتخابية كافة بالتفصيل في كل دائرة انتخابية، مثل عدد السكان وعدد الناخبين المسجلين وعدد القوائم الانتخابية والأحزاب السياسية والفردية المشاركة وغيرها من المعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية التي تهم الناخب بالإضافة إلى نتائج الانتخابات التفصيلية ومنها عدد الأصوات الصحيحة والباطلة ونسب المشاركة وأصوات القوائم المفتوحة والمنفردة والمرشحين الفائزين والخاسرين في كل دائرة انتخابية.

ثالثاً: على المفوضية التعاقد مع إحدى الشركات العالمية الرصينة ذات الخبرة بالاختصاص التكنولوجي ولديها أعمال مماثلة لفحص برمجيات أجهزة الاقتراع (أجهزة تسريع النتائج) والأجهزة الملحقة بها، ويشكل مجلس المفوضين لجنة من المؤسسات الحكومية المختصة فنياً لمراقبة وتقييم الشركة المذكورة آنفاً وتقديم تقريراً بذلك لمجلس النواب العراقي.

رابعاً: على المفوضية عدم فتح أي مركز أو محطة اقتراع بعد الانتهاء من عملية التحديث والمصادقة على الانتشار النهائي الذي ينشر على الموقع الالكتروني للمفوضية والصحف الرسمية.

خامساً: يتم تخصيص جهاز التحقق لكل محطة اقتراع ويحتوي على بيانات تلك المحطة فقط.

سادساً: تُحمّل نسخة من نتائج الانتخابات على مستوى المحطات على وحدات الخزن (عصا الذاكرة)، على ان يتم برمجة أجهزة تسريع إعلان النتائج بطريقة تضمن نسخ نتائج المحطة قبل تشغيل أجهزة الوسط الناقل مع شبكة القمر الاصطناعي، على ان ترسل جميع وحدات الخزن (عصا الذاكرة) مباشرة بعد انتهاء عملية الاقتراع إلى المكتب الوطني في بغداد لإجراء عملية المطابقة.

سابعاً: على المفوضية تزويد وكلاء الأحزاب السياسية أو الفرد المرشح بقائمة منفردة المشاركة في الانتخابات بنسخة الكترونية من النتائج وصور أوراق الاقتراع في كل محطة من محطات الاقتراع، بالإضافة إلى نسخة من نتائج العد والفرز الالكتروني ونتائج العد والفرز اليدوي.

ثامناً: أ. تكون نسبة البصمات غير المقروءة المسموح بها (5%) خمسة من المائة من عدد الناخبين في سجل الناخبين الالكتروني على مستوى المحطة وعند الوصول إلى النسبة المذكورة يتم إيقاف التصويت بدون بصمة تلقائياً (حالة التخطي)، ويسمح بالتصويت الاعتيادي للناخبين المقروءة بصماتهم فقط.

ب. تلتزم المفوضية بإعداد استمارة يثبت فيها اسم وبيانات الناخب صاحب البصمة غير المقررة المشار إليه في الفقرة (أ) من هذا البند على أن تتضمن الاستمارة تعهد الشخص بصحة بياناته.

تاسعاً: تتم عملية تطابق البصمات لجميع الناخبين (عام وخاص) بعد عملية الاقتراع بـ (١٠) عشرة أيام ويتم إحالة المخالفين للمحاكم المختصة على أن يتم تغذية جهاز التحقق في محطات الناخبين للمسجلين بايومترياً وعلى أن يتم فحص أجهزة التحقق قبل عملية الاقتراع.

عاشراً: على المفوضية وبالتنسيق مع وزارة الداخلية العمل على الاستفادة من البطاقة الوطنية وبياناتها ودراسة إمكانية اعتمادها مع البطاقة الالكترونية الانتخابية البايومترية طويلة الامد، على ان يتم العمل على تسريع تسجيل الناخبين ولكلا البطاقتين وان تباشر المفوضية والحكومة الإجراءات الكفيلة بتحقيق نسب انجاز متقدمة للبطاقتين كل حسب اختصاصه.

حادي عشر: تلتزم المفوضية باستخدام التقنيات الحديثة لمراقبة المراكز الانتخابية ومحطات الاقتراع بما فيها (الكاميرات) مع الحفاظ على سرية الاقتراع.

المادة - ١١ - يعدل البند (أولاً) من المادة (١٨) من القانون، ليقرأ بالشكل الآتي:

أولاً: تعتمد المفوضية في اعداد سجل الناخبين على أحدث قاعدة بيانات سجل الناخبين المعدة وفقاً لقاعدة بيانات البطاقة التموينية مع تحديثها في مراكز تسجيل الناخبين وتلتزم المفوضية بتسيير فرق جواله لغرض تحديث بيانات الناخبين.

المادة - ١٢ - تعدل المادة (٢٣) من القانون لتقرأ بالشكل الآتي:

المحافظة بحدودها الإدارية الحالية دائرة انتخابية واحدة لانتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات.

المادة - ١٣ - تلغى المادة (٣٥) من القانون وتعديلاتها في القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٩ لتقرأ بالشكل الآتي:

أولاً: تقوم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالتنسيق مع الوزارات المختصة (الداخلية، الصحة، العدل، التجارة، التخطيط) وممثل عن كل مكون من

مكونات محافظة كركوك الاجتماعية من اعضاء مجلس النواب عن المحافظة

بتدقيق سجلات الناخبين في المحافظة على الاسس الآتية:

أ. المواطنون المسجلون ضمن تعداد ١٩٥٧ باستثناء مواطني ناحية الزاب

وناحية سركران يكونون من ضمن سجل انتخابات محافظة كركوك المعتمد

في انتخابات مجلس النواب او مجالس المحافظات.

ب. المرطلون العاندون الذين تخطوا لجنة تقصي الحقائق للمادة (١٤٠) من

الدستور او الذين سيتخطون اجراءاتها وفقاً للشروط والضوابط القانونية

المعمول بها.

ج. المواطنون من سكنة محافظة كركوك الذين يثبت سكنهم من خلال البطاقة

التموينية قبل عام ٢٠٠٣.

ثانياً: لا تعد نتائج الانتخابات اساساً لأي وضع قانوني او اداري لتحديد مستقبل

محافظة كركوك.

ثالثاً: تسري احكام هذه المادة للدورة الانتخابية القادمة لمجلس النواب والدورة

الانتخابية القادمة لمجلس المحافظة.

رابعاً: يتم تقاسم السلطة بتمثيل عادل بما يضمن مشاركة مكونات المحافظة بغض

النظر عن نتائج الانتخابات.

المادة -١٤- يحذف نص البند (ثانياً) من المادة (٣٧) من القانون ويحل محله الآتي:

ثانياً: الجهات والافراد التي تمنع الأحزاب السياسية من فتح مقراتها وممارسة

نشاطاتها الانتخابية.

المادة -١٥- يحذف نص المادة (٤٤) من القانون.

المادة -١٦- تلغى المادة (٤٧) من القانون ويحل محلها ما يأتي:

أولاً: أ. يصوت الناخون على وفق أحدث احصائية رسمية تزود بها المفوضية من

وزارتي الهجرة والمهجرين والتجارة ويحق بموجبها للنازح الساكن داخل

المخيمات التصويت لدائرتة الاصلية التي نزع منها باستخدام البطاقة

البايومترية الانتخابية طويلة الأمد، وعلى المفوضية فتح مراكز انتخابية

داخل المخيمات.

ب. يكون تصويت الناظرين المشمولين بالفقرة (أ) من هذا البند يوم التصويت الخاص قبل (٤٨) ثمان واربعين ساعة من التصويت العام.

ج. يصوت نازحو قضاء سنجار في المكان الذي يقيمون فيه داخل وخارج المخيمات لصالح دائرتهم التي نزلوا منها باستخدام البطاقة الانتخابية البايومترية طويلة الامد حصراً.

د. يصوت النازحون الساكنون خارج المخيمات في مراكز اقتراعهم الاصلية ضمن دوائره الانتخابية قبل النزوح باستخدام البطاقة البايومترية الانتخابية حصراً وتلتزم الحكومة بتسهيل اجراءات وصولهم الى مراكز الاقتراع.

ثانياً: يصوت عراقيو الخارج باستخدام البطاقة البايومترية داخل العراق في دوائره الانتخابية.

المادة -١٧- تعدل المادة (٤٨) من القانون، لتقرأ بالشكل الآتي:

أولاً: أ. للمفوضية الاستعانة بموظفي القطاع العام في يوم الاقتراع لقاء مكافأة مالية تحددها المفوضية.

ب. على وزارة المالية صرف الأموال المخصصة للمفوضية لأغراض اجراء الانتخابات والاعمال المتعلقة بها.

ج. تستثنى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاتها لغرض تسهيل الاجراءات الخاصة بالتعاقدات المتعلقة بالانتخابات وتكون اجراءاتها خاضعة لتدقيق ديوان الرقابة المالية.

ثانياً: على الحكومة تسهيل وتأمين فتح مقرات الاحزاب السياسية المسجلة في دائرة الاحزاب في كل المحافظات العراقية لممارسة عملها واداء الحملات الانتخابية بموجب القوانين النافذة.

المادة -١٨- يحذف نص المادة (٥٠) من القانون.

المادة -١٩- أولاً: لا يحق لأي نائب او عضو مجلس محافظة او حزب او كتلة مسجلة ضمن قائمة مفتوحة فائزة بالانتخابات الانتقال الى ائتلاف او حزب او كتلة او قائمة

اخرى الا بعد تشكيل الحكومة أو انتخاب المحافظ ونائبيه بعد الانتخابات مباشرة، دون ان يخل ذلك بحق القوائم المفتوحة او المنفردة المسجلة قبل اجراء الانتخابات من الائتلاف مع قوائم اخرى بعد اجراء الانتخابات.

ثانياً: يلتزم المرشح الفائز بانتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات بتأدية اليمين الدستورية خلال مدة اقصاها شهر من تأريخ الجلسة الاولى، وبخلافه يكون البديل عنه الحاصل على اعلى الاصوات من المرشحين الخاسرين من قائمته في دائرته الانتخابية، وفي حالة عدم تأدية اليمين من المرشح الفائز فرديا يكون البديل عنه اعلى الخاسرين في دائرته الانتخابية من القوائم الفائزة او المرشحين المنفردين.

المادة - ٢٠ - أولاً: يكون تاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٠ الإحالة الى التقاعد للمشمولين بأحكام المادة (١) من قانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٩ .

ثانياً: أ. يستحق المشمولون بأحكام المادة (١) من قانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٩ المستمرون بالخدمة لغاية ٢٠١٩/١١/٢٦ الحقوق التقاعدية ممن لديه خدمة تقاعدية لا تقل عن (١٥) خمس عشرة سنة وأكمل (٤٥) خمساً واربعين سنة من عمره استثناءً من احكام المادة (٥) من قانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٩ واحكام المادة (١٢) من قانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ المعدل.
ب. على المحافظات غير المنتظمة في اقليم تزويد هيئة التقاعد الوطنية بتأييد الاستمرارية بالخدمة وشهادة اخر راتب لغاية ٢٠١٩/١١/٢٦ للمشمولين بأحكام الفقرة (أ) من هذا البند.

المادة - ٢١ - أولاً: على مجلس الخدمة الاتحادي تعيين المشمولين بأحكام المادة (١) من قانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٩ من أعضاء (مجالس المحافظات والأقضية والنواحي) المستمرين بالخدمة لغاية ٢٠١٩/١١/٢٦ وتوزيعهم على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة حسب الاختصاص والموقع الجغرافي وتحتسب خدمتهم السابقة لأغراض العلاوة والترفيح والتقاعد.

ثانياً: على المحافظات غير المنتظمة في اقليم تزويد مجلس الخدمة الاتحادي بتأييد الاستمرارية بالخدمة وشهادة اخر راتب لغاية ٢٦/١١/٢٠١٩ للمشمولين بأحكام البند (اولاً) من هذه المادة.

المادة - ٢٢ - أولاً: يكون التصويت الخاص قبل (٤٨) ثمان واربعين ساعة من موعد الاقتراع العام لمنسوبي وزارة الدفاع والداخلية والاجهزة الامنية الاخرى والبشمركة وفقاً لإجراءات خاصة تضعها المفوضية باستخدام البطاقة البايومترية طويلة الامد حصراً وتعتمد المفوضية على قوائم رسمية تقدم من الجهات المختصة المشمولة بالتصويت الخاص قبل (٦٠) ستين يوماً على الاقل من موعد الاقتراع على ان تشطب اسماؤهم من سجل الناخبين العام قبل اجراء الاقتراع العام وان لا يتم التصويت لهم في الوحدات العسكرية.

ثانياً: تضع المفوضية إجراءات تسهيل عملية التصويت الخاص على ان تتضمن ما يأتي:

- أ. تمييز بطاقة الناخب من القوات الأمنية بالإشارة أو الرمز.
- ب. توزيع أسماء القوات الأمنية على مستوى المحطة والتأكد من عدم تكرارها في محطات اقتراع اخرى.
- ج. أن تجري عملية تقاطع البصمة للتصويت الخاص والعام في مدة لا تزيد على (١٠) عشرة ايام من تاريخ الاقتراع العام وقبل مصادقة النتائج النهائية ويحال المخالف الى المحاكم المختصة ويتم تغذية جهاز التحقق في محطات الناخبين ببيانات المسجلين بايومترياً وتفحص أجهزة التحقق قبل عملية الاقتراع.

ثالثاً: أ. على المفوضية اتخاذ الاجراءات لسحب البطاقة بعد التصويت في يوم الاقتراع الخاص على أن يتم تزويد الناخب بوصل استلام ويتم إعادة بطاقات الناخبين المسحوبة عن طريق وحداتهم في وقت لاحق.

ب. على المفوضية سحب البطاقة من الناخب النازح بعد التصويت في يوم الاقتراع الخاص على أن يتم تزويد الناخب بوصل استلام ويتم إعادة بطاقات الناخبين لأصحابها في وقت لاحق وتلتزم المفوضية بتأشير أسماء النازحين

المصوتين في يوم التصويت الخاص واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعهم من التصويت بيوم الاقتراع العام.

المادة - ٢٣ - تلتزم المفوضية بإصدار تعليمات تحدد بموجبها الحد الاعلى للإنفاق في الحملات الانتخابية.

المادة - ٢٤ - أ. في حال غياب مجالس الاقضية لأي سبب كان تؤول صلاحياتهم الى مجالس محافظاتهم.

ب. في حال غياب مجالس المحافظات لأي سبب كان يقوم المحافظ بتكليف القائمقام.

المادة - ٢٥ - تلغى المادة (٥١) من القانون، ويحل محلها الآتي:

أولاً: يلغى قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠.

ثانياً: تلغى المادة (٢٣) من قانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ الملغى.

ثالثاً: تلغى الفقرة (١) من البند (أولاً) من المادة (٣) من قانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل.

رابعاً: تصدر المفوضية المستقلة للانتخابات تعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون.

خامساً: لا يعمل بأي نص يتعارض مع احكام هذا القانون.

المادة - ٢٦ - ينفذ هذا القانون من تاريخ اقراره في مجلس النواب في ٢٦/٣/٢٠٢٣ وينشر في الجريدة الرسمية.

عبد اللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

الأسباب الموجبة

تنفيذاً لقرارات المحكمة الاتحادية العليا بالعدد (١٥٥/اتحادية/٢٠١٩) وموحداتها (١٥٧ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٧١/٢٠١٩ و ٥/اتحادية/٢٠٢١ و ١٥٩/اتحادية/٢٠٢١ و ٤٣/اتحادية/٢٠٢١ و ١١٧/اتحادية/٢٠١٩ و ٨٧ وموحداتها ١١١ و ١١٢/اتحادية/٢٠١٩ و ١٠٣/اتحادية/٢٠٢١ و ١٤٤/اتحادية/٢٠٢١) ولغرض إجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة لمجلس النواب العراقي ومجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم والارتقاء بها ومشاركة شرائح المجتمع كافة وضمان توزيع عادل للمقاعد بين القوائم المتنافسة.

شرع هذا القانون.

قوانين

جدول رقم (١) لعدد مقاعد مجلس النواب

| ت | المحافظة | عدد المقاعد | مقاعد كوتا النساء |
|----|------------|-------------|-------------------|
| ١ | بغداد | ٦٩ | ١٧ |
| ٢ | نينوى | ٣١ | ٨ |
| ٣ | البصرة | ٢٥ | ٦ |
| ٤ | ذي قار | ١٩ | ٥ |
| ٥ | بابل | ١٧ | ٤ |
| ٦ | السليمانية | ١٨ | ٥ |
| ٧ | الانبار | ١٥ | ٤ |
| ٨ | اربيل | ١٥ | ٤ |
| ٩ | ديالى | ١٤ | ٤ |
| ١٠ | كركوك | ١٢ | ٣ |
| ١١ | صلاح الدين | ١٢ | ٣ |
| ١٢ | النجف | ١٢ | ٣ |
| ١٣ | واسط | ١١ | ٣ |
| ١٤ | الديوانية | ١١ | ٣ |
| ١٥ | ميسان | ١٠ | ٣ |
| ١٦ | دهوك | ١١ | ٣ |
| ١٧ | كربلاء | ١١ | ٣ |
| ١٨ | المتنى | ٧ | ٢ |
| | المجموع | ٣٢٠ | ٨٣ |

قوانين

| جدول رقم (٢) لعدد مقاعد مجالس المحافظات | | | |
|---|------------|-------------|-------------------|
| ت | المحافظة | عدد المقاعد | مقاعد كوتا النساء |
| ١ | الانبار | ١٦ | ٤ |
| ٢ | البصرة | ٢٢ | ٦ |
| ٣ | الديوانية | ١٤ | ٤ |
| ٤ | المتنى | ١٢ | ٣ |
| ٥ | النجف | ١٥ | ٤ |
| ٦ | بابل | ١٨ | ٥ |
| ٧ | بغداد | ٤٩ | ١٣ |
| ٨ | ديالى | ١٥ | ٤ |
| ٩ | ذي قار | ١٨ | ٥ |
| ١٠ | صلاح الدين | ١٥ | ٤ |
| ١١ | كربلاء | ١٣ | ٤ |
| ١٢ | كركوك | ١٥ | ٤ |
| ١٣ | ميسان | ١٣ | ٤ |
| ١٤ | نينوى | ٢٦ | ٧ |
| ١٥ | واسط | ١٤ | ٤ |
| | المجموع | ٢٧٥ | ٧٥ |